أعلن عن جلسة خاصة اليوم بناء على خمسة طلبات نيابية.. وتسلمه مرسوماً بفض دور الانعقاد غدا

الغانم: لاصحة لما يتم تداوله بشأن مراسيم تضر بمصالح المواطنين

الطلبات المتكررة مثل موضوع الدوائر الانتخابية وتعديل النظام الانتخابي ستدمج

موضوع الضرائب عار عن الصحة وينم عن جهل من يروج لهذه الافتراءات والأكاذيب

مرزوق الغانم متحدثا في المركز الإعلامي بمجلس الأمة أمس

لسنا في فترة حل.. والبعض لا يعرفون الفرق ما بين كون مجلس الأمة منعقداً أو منحلاً

●●●●

إذا لم تعرض المراسيم على المجلس خلال 15 يوما زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة

يعقد مجلس الأمة جلسة خاصة اليوم الأربعاء طبقا للمادة 72 من اللائحة الداخلية، وذلك لمناقشة الموضوعات المحددة في طلبات عقد الجلسات الخاصة المقدمة من بعض الاعضاء وعددها 5 طلبات.

وأعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم عن توجيهه دعوة لعقد جلسة خاصة اليوم الأربعاء بناء على خمسة طلبات نيابية مختلفة، مشيراً إلى تسلمه يوم أمس مرسوما بفض دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي السادس عشر يوم غد الخميس.

وقال الغانم في تصريح صحفي بمجلس الأمة «تسلمت اليوم المرسوم رقم 139 لسنة 2021 بفض دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي السادس عشر لمجلس الأمة، والمرسوم ينص بمادته الأولى على أن يفض دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الـ16 اعتبارا من نهاية يوم الخميس 21 ذو القعدة 1442 هجري الموافق 1 يوليو 2021 ميلادي».

وذكر الغانم «المرسوم ينص في مادته الثانية أن على رئيس مجلس الوزراء إبلاغ هذا المرسوم لمجلس الأمة وينشر بالجريدة الرسمية، وهذا المرسوم ممهور بتوقيع سمو نائب الأمير الشيخ مشعل الأحمد، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد».

وأوضح الغانم «وفقا للدستور وتحديدا المادة 89 يعلن الأمير فض أدوار الاجتماع العادية وغير العادية، فهذا الأمر مناط بسمو أمير البلاد، وقد وصلنا المرسوم أن فض دور الانعقاد يوم غد الخميس، وبناء على هذا الأمر سيضاف لجدول أعمال جلسة يوم الخميس فض دور الانعقاد بعد عرض الحالة المالية للدولة».

وقال الغانم «بالنسبة لطلبات الجلسات الخاصة وعددها يقارب الـ5 فسأوجه الدعوة لعقدها يوم الغد «اليوم»، وهذا نتيجة عدم التنسيق ولكن هذه الطلبات مكتملة الأركان من الناحية الدستورية واللائحية، وإن كانت كل مواضيعها يمكن أن تستكمل بالجلسات العادية أو الخاصة السابقة التي لم تعقد».

وأكد الغانم أنه سيوجه اليوم «أمس» الدعوة لعقد الجلسة الخاصة غدا «اليوم» وستكون وفق التسلسل الزمني للطلبات التي لا تتعارض مع نصوص الدستور واللائحة.

وأشار الغانم إلى أن هناك طلب عقد جلسة خاصة لمناقشة حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة مقدما من النائب الدكتور صالح المطيري وآخرين، وطلب عقد جلسة خاصة لمناقشة المشاريع الإسكانية ومعوقاتها مقدما من النائبين الدكتور صالح المطيري وفايز الجمهور وآخرين.

وأضاف الغانم أن هناك أيضا طلب عقد جلسة خاصة لمناقشة تضرر المواطنين من النصب العقاري ومشروع قانون التمويل العقاري وارتفاع أسعار مواد البناء مقدما من النائب الدكتور عبدالله الطريجي وآخرين، وطلب عقد جلسة خاصة بشأن النظام الانتخابي والدوائر الانتخابية مقدما من النائب سعدون حماد وآخرين.

وذكر الغانم إن هناك طلب عقد جلسة خاصة لمناقشة قانون إنشاء الدائرة الإدارية وتعديل أحكام القانون رقم 39 لسنة 1962 ومناقشة تقارير لجنة الداخلية والدفاع، وهو طلب متكرر مع أحد طلبات عقد الجلسات السابقة، وعرض الحالة المالية واستقالة النائب يوسف الفضالة مقدما من النائب عبيد الوسمي وآخرين.

وأوضح الغانم أن الطلبات المتكررة مثل موضوع الدوائر الانتخابية وتعديل النظام الانتخابي ستدمج، بينما ستكون بقية الطلبات على جدول أعمال الجلسة الخاصة التي سيتم توجيه الدعوة لها اليوم وستعقد يوم غد، وهو آخر يوم قبل فض دور الانعقاد.

وقال الغانم «أود أن أوضح للمواطنين ما يروج له للأسف بعض النواب سواء بعمد أو بجهل بالدستور، أنه بعد فض دور الانعقاد هناك قوانين مضرة بالمواطنين مثل الضرائب وأننا نريد فض دور الانعقاد حتى تستطيع الحكومة تمرير هذه الأمور، وهذا أمر عار عن الصحة وينم عن جهل من يروج لهذه الافتراءات والأكاذيب».

وذكر الغانم إن المادة 71 من الدستور تقول إنه إذا حدث فيما بين أدوار انعقاد مجلس الأمة أو في فترة حله ما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير جاز للأمير أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون على ألا تكون مخالفة للدستور أو للتقديرات المالية الواردة في قانون الميزانية، ويجب عرض هذه المراسيم على مجلس الأمة خلال 15 يوما من تاريخ صدورها إذا كان المجلس قائما.

وأوضح الغانم «هذه هي الحالة التي تنطبق علينا، فنحن لسنا في فترة حل المجلس، لكن يبدو أن البعض لا يعرفون الفرق ما بين كون مجلس الأمة منعقدا أو منحلا، ففي الفترة ما بين أدوار الانعقاد والمجلس منعقد لا بد أن تعرض هذه المراسيم خلال 15 يوما من تاريخ صدورها».

وبين الغانم وفقا للدستور إذا لم تعرض المراسيم على المجلس خلال 15 يوما زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون من غير حاجة إلى إصدار قرار بذلك، اما إذا عرضت ولم يقرها المجلس زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون.

وأضاف الغانم «إقرار أي قانون بعد فض دور الانعقاد أصعب من إقراره بفترة دور الانعقاد، فخلال دور الانعقاد يمكن للحكومة تقديم طلب استعجال أو عقد جلسة خاصة وتحتاج إلى أمور أقل، في حين أنه ما بين أدوار انعقاد يجب أن يدعى المجلس وإذا لم يدع خلال 15 يوما زال بأثر رجعي أي أثر لهذه القوانين».

إقرار أي قانون بعد فض دور الانعقاد أصعب من إقراره بفترة دور الانعقاد

●●●●

الكلام الذي يحاول البعض أن يروج بجهل أو بتعمد لتخويف الناس غير صحيح

واختتم الغانم تصريحه قائلا «الكلام الذي يحاول البعض أن يروج له سواء عن جهل بالدستور واللائحة أو بتعمد، لتخويف الناس غير صحيح، لذلك وجب توضيح هذه الحقيقة وهناك أمور كثيرة ستوضح إن شاء الله بعد فض دور الانعقاد».

وعودا على بد يتضمن جدول أعمال الجلسة 5 بنود جاءت كالتالي:

البند الأول: الطلب المقدم من بعض الأعضاء لمناقشة: أ- الاقتراحات بقوانين بتعديلات قانون انشاء الدائرة الإدارية البند خامسا من المادة الأولى من مرسوم القانون رقم 20 لسنة 1981 بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية وإضافة فقرة جديدة إلى المادة الثانية لمرسوم القانون رقم 23 لسنة 1990 بشأن قانون تنظيم القضاء.

ب- الاقتراحات بقوانين بشأن تعديلات القانون رقم 27 لسنة 2016 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة «قانون المسئ» بالغاء البند «ج» المتضمن حرمان التمتع بالحقوق السياسية بعد صدور حكم نهائي بالإساءة للذات الأميرية نظرا للخلل في هذا البند لتضمنه تعدد في العقوبات السارية وتعارضه مع طبيعة الجزاءات الجنائية ولتناقض الأحكام القضائية من المحاكم العليا بشأن نطاق سريانه.» وذلك وفقا لأحكام المادة 55 من اللائحة الداخلية.

ج- عرض استقالة النائب يوسف الفضالة عملا بنص المادة 17 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

البند الثاني: الطلب المقدم من بعض الأعضاء لمناقشة حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة.

البند الثالث: الطلب المقدم من بعض الأعضاء لمناقشة مشاريع «مدينة المطلاع، وجنوب سعد العبدالله ،وجنوب صباح الأحمد» الاسكانية ومعوقاتها

البند الرابع: الطلب المقدم من بعض الأعضاء لمناقشة «تضرر المواطنين من النصب العقاري،ومشروع قانون التمويل العقاري،وارتفاع أسعار مواد البناء»

البند الخامس: الطلب المقدم من بعض الأعضاء لمناقشة: أ- الاقتراحات بقوانين بتعديلات قانون انشاء الدائرة الإدارية البند خامسا من المادة الأولى من مرسوم القانون رقم 20 لسنة 1981 بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية وإضافة فقرة جديدة إلى المادة الثانية لمرسوم القانون رقم 23 لسنة 1990 بشأن قانون تنظيم القضاء.

ب- الاقتراحات بقوانين بشأن تعديلات القانون رقم 27 لسنة 2016 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة «قانون المسئ» بالغاء البند «ج» المتضمن حرمان التمتع بالحقوق السياسية بعد صدور حكم نهائي بالإساءة للذات الأميرية نظرا للخلل في هذا البند لتضمنه تعدد في العقوبات السارية وتعارضه مع طبيعة الجزاءات الجنائية ولتناقض الأحكام القضائية من المحاكم العليا بشأن نطاق سريانه.» وذلك وفقا لأحكام المادة 55 من اللائحة الداخلية.

ج- عرض استقالة النائب يوسف الفضالة عملا بنص المادة 17 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

فرز الديحاني يقترح إنشاء منافذ لتوزيع الأعلاف في مناطق كبد والعبدلي والوفرة

فرز الديحاني

أعلن النائب فرز الديحاني عن تقدمه باقتراح برغبة بإنشاء منافذ لتوزيع الأعلاف في عدد من المناطق، جاء في مقدمته:

لما للثروة الحيوانية من أهمية كبرى في دولة الكويت في دعم مشروع الأمن الغذائي، ونظرا لوجود مركز وحيد لتوزيع وتسلم الأعلاف في منطقة الشويخ التابع لشركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية، الأمر الذي يسبب المشقة والمعاناة للمربين أثناء توجههم للصرف نظرا لازدحام هذه المنطقة لوجودها بجوار كثير من المنشآت العامة والخدمية ما ينتج عنه أيضا زيادة مشكلات المرور والزحام الشديد ، وكذلك تحملهم تكاليف نقل الأعلاف إلى أماكن التربية والتي تعد بعيدة عن منفذ التوزيع ما يزيد التكلفة عليهم، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:- إنشاء منافذ لتوزيع الأعلاف في المناطق التالية :

1- منطقة كبد
2- منطقة العبدلي
3- منطقة الوفرة.

محمد الحويلة يقترح تجنيس ذوي الشهيد عبدالعزيز الرشيدي

تقدم النائب محمد هادي الحويلة باقتراح برغبة بمنح الجنسية الكويتية تحت بند الخدمات الجليلة لوالد وأشقاء شهيد الواجب الشرطي محمد عبدالعزيز الرشيدي.

وقال الحويلة: "الشهيد قتل وهو على رأس عمله بفاجعة استفاقت عليها الكويت ، حيث تعرض لحادث طعن في منطقة المهبولة في جريمة هزت وجدان المجتمع".

وكان الحويلة قد ذكر في تغريدة له على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" أنه «أي شرف أعز وأغلى من أن يقدم الانسان نفسه في سبيل الوطن وفداء له وهو يقوم بواجبه».

وأضاف «أقل ما يمكن أن تقدمه الدولة لشهيد الواجب عبدالعزيز محمد الرشيدي هو أن تمنح أسرة الشهيد الجنسية الكويتية، لذلك تقدمت بمقترح لمنح ذوي الشهيد الجنسية تحت بند الأعمال الجليلة».

محمد الحويلة

الحمد يقترح إقامة نصب تذكاري لشهداء مسجد الإمام الصادق وإطلاق أسمائهم على شوارع مختارة

أحمد الحمد

أعلن النائب أحمد الحمد عن تقدمه باقتراحين برغبة، بإنشاء نصب وصرح تذكاري لشهداء مسجد الإمام الصادق وإطلاق أسمائهم على بعض الشوارع المختارة في الكويت.

ونص الاقتراح الأول على ما يلي:استذكارا لتفجير مسجد الإمام الصادق في منطق الصوابر الذي وقع في 26 يونيو 2015 الموافق رمضان 1436، وذلك أثناء أداء صلاة الجمعة، وقدمت فيه الكويت 26 شهيدا و227 جريحا من خيرة أبنائها وتجلى مع هذا الحدث وحدة المجتمع الكويتي وتعاطفه.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: إنشاء نصب وصرح تذكاري تقديرا وإجلالا لعطاء هؤلاء الرجال وتخليدا لذكراهم ودمائهم التي ساهمت في توحيد المجتمع الكويتي في مواجهة الإرهاب.

ونص الاقتراح الثاني على ما يلي:نظرا لمكانة الشهداء الرفيعة والواجبة، ونظرا لأن تقدير الشهداء بعد أن ضحوا بأرواحهم الطاهرة ودمائهم الزكية رخيصة لبلادهم وأهلهم هو أقل ما يمكن أن نقدمهم لهم تخليدا الطيبة وتذكيرا للأجيال القادمة بالتضحيات الكبيرة التي قدمها لهم آباؤهم وأجدادهم، ونظرا لأن شهداء تفجير مسجد الإمام الصادق عليه السلام دفعوا رواحهم وسالت دماؤهم الطاهرة ثمنا للإرهاب الذي تعرضت له الكويت.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: إطلاق أسماء شهداء تفجير مسجد الإمام الصادق الأمين – رحمهم الله جميعا– على بعض الشوارع المختارة في الكويت بما يتناسب مع محلات إقامات عائلاتهم وذويهم.

والشهداء الوارد بحقهم الاقتراحين هم:

محمد رضا علي، عبدالحميد سعد محمد، رضوان حسين، ومحمد حسن علي الحاضر، وطالب محمد صالح، وعبدالله حسن الصايغ، ومحمد حسن الخواجة، وجعفر محمد رضا الصفار، وحسين ابراهيم اسماعيل الشيخ، ود. جاسم محمد الخواجة، طاهر سليمان بوحمد، وعبدالعزيز علي الحرز، ويوسف عبدالعزيز العطار، ومكي تركي القلاف المتروك، ومحمد سليمان البحراني، وعلي ربيع الناصر، عبدالحميد عودة الرفاعي، وقيس حبيب المطوع، وصادق جعفر طاهر حسين، وعلي محمد علي الخواجة، وعلي جعفر الفيلي، ومحمد أحمد جعفر، وبن عباس بن علي، ومحمد سعيد المطرودي، وسبتي جاسم حسن السعد، وغلام حسن محمد تقي.